التطرف والإرهاب في العراق

بحث في المتغيرات الضابطة لأثر الإرهاب على المجتمع

الدكتور ميثم عنيدي علي العبادي

دكتوراه فلسفة علوم سياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة/ باحث أقدم– مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية /جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

المستخلص

يبدو أن المتداول في مجال البحث العلمي عند البحث في بواعث الظواهر الأمنية ولاسيما ظاهرة الإرهاب في العراق، غالباً ما يتم البحث عن متغيراتها على مستوى المحيط الجغرافي ، وهذا صحيح إلى حد ما ، بيد أن الأصح منه وبعيداً عن المنطق الاستنباطي في التحليل والتفسير، ضرورة اعتماد المنهج الاستقرائي في تحديد من هو الناقل لأثر الباعث على المتلقي ،وهذا هو الاهم بوصفه متغيراً وسيطاً يتوسط العلاقة بين الباعث والمتلقي ، بدونه لا يمكن أن يؤثر الباعث على المتلقي ولا يمكن أن يتأثر المتلقي بالباعث ، وهذا يقتضي تحديد من هو الباعث ومن هو المتلقي ،ومن هو الأكثر ديناميكية بوصفه المحرك الأكثر فاعلية في التأثير على الظاهرة موضوع البحث وفقاً لمنطق التحليل النظمي .

ومن ثم فإن احتواء الوسيط الناقل لأنه يمثل اختلالات هيكلية (كامنة) بعيداً عن تأثيرات البواعث الخارجية، يعين إلى حدٍ ما في تجاوز أثر المتغيرات الخارجية، بيد أن الأمر هنا مقرون بتصحيح الاختلالات الهيكلية التي اعترت المتغيرات الوسيطة سواءً كانت على مستوى الاختلالات الهيكلية للمنظومة الفكرية والعقائدية أو للمنظومة الاجتماعية الناقلة للأثر .

الكلمات المفتاحية

التطرف، العنف، الإرهاب الدولي، الأمن القومي والمجتمعي، المتغير المستقل، المتغير التابع، المتغير الوسيط .

Extremism and terrorism in Iraq Research In the variables controlling the impact Of terrorism on society

Dr. Maitham Anidi Ali

PhD in Philosophy, Political Science, Department of Political Systems and Public Policies, Senior Researcher, Center for Strategic Studies and Research, Defense University for Postgraduate Military Studies

Abstract

It seems that it is common in the field of scientific research when researching the motives of security phenomena, especially the phenomenon of terrorism in Iraq, to search for its variables at the level of the geographical environment, and this is true to some extent, but what is more correct than that and far from deductive logic in analysis and interpretation, is the necessity Adopting the inductive approach in determining who is the carrier of the effect of the emitter on the recipient, and this is the most important as an intermediate variable that mediates the relationship between the emitter and the recipient, without which the emitter cannot affect the recipient and the recipient cannot be affected by the emitter, and this requires determining who is the emitter, who is the recipient, and who is The most dynamic as the most effective engine in influencing the phenomenon under study according to the logic of systemic analysis.

Hence, the containment of the carrier mediator as representing (latent) structural imbalances away from the influences of external motives, helps to some extent in overcoming the impact of external variables. Or the social system carrying the impact.

Key words

Extremism, violence, international terrorism, national and societal security, the independent variable, the dependent variable, and the mediating variable.

مقدمـــة

يقول الرئيس الصيني الأسبق (ما وتنسي تونغ) "إن العنف يبدأ في الرؤوس قبل الفؤوس" هذا مؤشر أن العنف قبل أن يكون سلوكاً وممارسة وفعلاً هو فكر، ومن ثم فهو نتاج لمنظومة من القيم الفكرية والثقافية والعقائدية بوصفها بواعث أو مدخلات ثقافية وتربوية ، وعندما تكون تلك البواعث نتاج وسط بيئي ثقافي فهذا مؤشر على وجود تطرف فكري (محلي) ، والأخير يقود إلى العنف و(الإرهاب) بوصفه نتاجاً لتلك المعطيات القيمية المتطرفة وهذا يعني أن العنف و الإرهاب هنا نتاج لتنشئة وثقافة ومن ثم فهو سلوك وممارسة ناجمة عن ثقافة مجتمعية .

بيد أن العنف ليس بالضرورة أن يكون نتاج وسط بيئي وثقافة مجتمعية كامنة، فقد يكون نتاج لمعطيات وبواعث ثقافية وعقائدية دخيلة أو وافدة من الخارج، وهذا يقود إلى ظاهرة (الإرهاب الدولي) هنا سنكون بصدد الإرهاب والإرهاب الدولي وهذا ما شهدته الكثير من مجتمعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنها العراق ، وبغض النظر عن طبيعة هذا الإرهاب سواء كان نتاجاً لثقافة كامنة في المجتمع ، أو وافدة ودخيلة عليه وما ينجم عنه سلسلة من العلاقات التفاعلية بين تلك القيم الثقافية الكامنة ، بوصفها قيماً وضوابط محددة للسلوك الإنساني ولاسيما الضوابط (الأسرية، والتربوية والتعليمية، والاخلاقية ، والقانونية ،والايديولوجية ،والعقائدية بل والدينية) من جهة ،وتلك القيم الوافدة أو الدخيلة على المجتمع من جهة أخرى .

فإذا تطابقت قيم المجتمع الكامنة وتلك القيم أو الثقافات الدخيلة أو الوافدة ،يصبح الفرد أو الجماعة أو المجتمع أسيراً وخاضعاً لمنظومة القيم العقائدية الكامنة والوافدة (المختلة والمنحرفة) وما خلفها من فواعل ومتغيرات محركة سواءً أكانت محلية أم خارجية بوصفها ، أي قيم المجتمع (متغيرات وسيطة) ، وهذا ما يفسر لنا وجود الحواضن الإرهابية والملاذات الأمنه ؛ كما يفسر لنا ظهور تنظيم القاعدة ومن بعده داعش في بعض مناطق شمال بغداد ، وظهور الجماعات المسلحة الاخرى في مناطق جنوب العراق مستأثرين ببعض القيم الفكرية والعقائدية الوافدة من المحيط الجغرافي الخارجي ، وما ينجم عن تلك العلاقات التفاعلية من مخرجات لها آثار سلبية على الأمن القومي والمجتمعي .

عليه، فإن منظومة القيم الثقافية والعقائدية والقيمية تعد بمثابة متغيرات وسيطة تتوسط العلاقة بين الباعث والمتلقي وناقلة لأثر الباعث على المتلقي (الفرد أو الجماعة) وبدونها لا يمكن أن يؤثر الباعث في المتلقي ، ولا يمكن أن يتأثر المتلقي بالباعث ايضاً ومن ثم فإن حماية المتلقي من البواعث المؤثرة يتطلب هنا ضرورة تقييم وتقويم المتغير أو المتغيرات الناقلة لأثر الباعث على المتلقي بوصفها متغيرات وسيطة تتوسط العلاقة بين المتغيرين وبدونها لا يؤثر الباعث ،وأن أثر فسيكون أثره ضئيلاً وقابلاً للمعالجة بسهولة، الأمر يتطلب أن نحدد طبيعة المتغيرات الوسيطة (ناقلة الأثر) وأنواعها ، بيد أن الأخير ليس بالضرورة أن يكون حصراً على المنظومة الفكرية والعقائدية ولا سيما ونحن نعالج ظاهرة الإرهاب في العراق، وهي ظاهرة متعددة المتغيرات والمشارب، فقد يتضمن متغيرات أو دوافع اقتصادية وسياسية وثقافية أيضاً ، عليه فأن تأطير واستئصال ومعالجة هذه المتغيرات الوسيطة سواءً كانت المنظومة الثقافية والعقائدية أو المنظومة الاجتماعية يعزز من الحفاظ على الأمن المجتمعي بل والأمن القومي .

من هنا فإن العنف ما هو إلا إسقاطات لتلك القيم الفوقية المتطرفة والمنحرفة ،ومن ثم ترجمتها على أرض الواقع بوصفها سلوكاً وممارسةً وفعلاً متمثلاً بالعنف بكل أشكاله ، إذا هي انعكاسات لتلك المنظومة الثقافية والفكرية والعقائدية والقيمية وترجمتها على أرض الواقع بشكل فعلي عبر العنف بالمفهوم المادي، بيد أن العنف (كما اسلفت سابقاً) ليس بالضرورة أن يكون نتاجاً للمتغير الفكري أو العقائدي فقد يكون نتاجاً لدوافع ومتغيرات اخرى كالمتغير الاقتصادي مثلاً ومعدلات البطالة والفقر وحالات الحرمان، أو تتعلق بمتغيرات سياسية وثقافية واعلامية وغيرها من الدوافع المؤثرة في الظاهرة، من هنا تأتي أهمية وضع استراتيجية لمواجهة الإرهاب عبر بيان الآتي:

١. البواعث بوصفها متغيرات(مستقلة) فاعلة مؤثرة في الظاهرة موضوع البحث عبر المتلقي .
٢. المتلقي، بوصفه متغيراً تابعاً يتأثر بالبواعث المؤثرة .
٣. الوسيطة بوصفها متغيرات ناقلة لأثر الباعث في المتلقي كمتغيرات وسيطة تتوسط العلاقة بين المتغيرين .
٤. المتغير الأكثر فاعلية أو ديناميكية في حدوث الظاهرة موضوع البحث .

وإذا تم فعلاً تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع البحث وبيان الباعث الأكثر ديناميكية والأكثر فاعلية بوصفه المؤثر الأساس في الظاهرة عندها يمكن وضع استراتيجية لمواجهة هذه التحديات وفقاً لأرنولد توينبي* ونظرية التحدي والاستجابة(**) .

الغايــة

ضبط أثر البواعث الخارجية على المتلقي عبر ضبط المتغير الناقل لأثر الفاعل؛ إذ أن مواجهة البواعث الخارجية على مستوى منظومة القيم الفكرية، والعقائدية، المؤدية إلى التطرف والإرهاب لا تتم إلا عبر مواجهة الاختلالات الداخلية بوصفها متغيرات وسيطة (مستقبلة وناقلة) لأثر البواعث على المجتمع وتداعياته على الأمن المجتمعي والقومي.

هدف البحث

الكشف عن المتغيرات الضابطة لأثر البواعث الخارجية على المتلقي.

مشكلة البحث

إن بعض الدراسات والبحوث الخاصة بدراسة الظواهر ولاسيما الظواهر الأمنية، غالباً ما تركز على مجمل المتغيرات الباعثة للظاهرة موضوع بحث ما، بيد إنها تغفل البحث عن المتغيرات الناقلة للأثر وما يعتريها من اختلالات بنيوية كامنة أو هيكلية طارئة بوصفها ناقلة وممهدة لأثر الباعث في المتلقي وهذا هو الأهم؛ لهذا غالباً ما تكون معالجاتها غير ناجعة وغير مجدية.

فرضية البحث

إن تصحيح الاختلالات الهيكلية لبنية المتغيرات الوسيطة الناقلة كفيل بتجاوز أثر البواعث الخارجية وتعزيز الأمن القومي والمجتمعي.

منهجية البحث

تم اعتماد المنطق الاستقرائي في تحليل الظاهرة موضوع البحث وتفسيرها، ضمن إطار منهج التحليل النظمي، في سياق بحثنا للوصول إلى حقائق نسبية.

هيكلية البحث

تضمن ثلاثة مباحث، فضلاً عن خاتمة واستنتاجات وتوصيات:

المبحث الاول. مهيآت الإرهاب (الاختلالات الهيكلية لبنية المتغيرات الوسيطة بوصفها قيماً كامنة).

المبحث الثاني. مدخلات ظاهرة الإرهاب وواقع العلاقات التفاعلية.

المبحث الثالث. مشاهد مستقبل الإرهاب في ظل المتغيرات الوسيطة.

المبحث الاول

مهيـــآت الإرهـــــاب

(الاختـلالات الهيكلية لبنية المتغيرات الوسـيطة بوصفها قيم كامنة)

تمهيـــد

تعد المهيآت وفقا لمنهج التحليل النظمي بمثابة تمهدات تقبُل واستقبال لواقع المدخلات الوافدة والدخيلة على المستوى الإقليمي والدولي ودول الجوار الجغرافي بوصفها متغيرات تتوسط العلاقة بين الباعث والمتلقي وناقل لأثر الباعث في المتلقي، وهذا يتوقف على منظومة القيم الايديولوجية والعقائدية الكامنة ومدى تقبلها للقيم الوافدة، بيد أن الأمر لا يتوقف على هذا فحسب، بل والاعتبارات القيمية وواقع الاختلالات الهيكلية التي اعترت المنظومة السياسية والاقتصادية والثقافية .

عليه يمكن القول: إن هذه المهيآت بمثابة مستقبل وناقل للأثر، بوصفها متغيرات وسيطة تتوسط بين الباعث الخارجي والمستقبل المحلي ومن ثم فإن احتواء هذه المستقبلات الناقلة أو معالجة اختلالاتها عبر تصحيح مساراتها تدريجيا (تراكمياً) ، أو معالجة واقع الاختلالات راديكاليا ، شرطاً أساسياً للحفاظ على الأمن القومي والمجتمعي ، بيد أن الأمر هنا يتطلب ضرورة تحديد من هو المتغير الوسيط وهذا هو الأهم ومحور موضوع بحثنا ، من هنا سوف نركز البحث في واقع الاختلالات الهيكلية لبنية المتغيرات الوسيطة، وكيف تمكنت القوى الخارجية من إجهاض هذه المنظومة الوسيطة وتوظيفها بما يمكنها من نقل آثرها في المجتمع وتداعياته على الأمن القومي اولاً، ومدخلات الإرهاب كبواعث خارجية ثانياً عبر بيان واقع الاختلالات الفكرية والعقائدية الكامنة اولاً، واختلال القيم الاجتماعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية لبنية المنظومة الفكرية والعقائدية في العراق كمتغيرات وسيطة

يشير مصطلح (المتغيرات الوسيطة) إلى المنظومة التي تتوسط العلاقة بين المتلقي لأثر الفاعل متمثلاً بالأمن القومي والمجتمعي من جهة ومجمل المتغيرات الخارجية كبواعث مؤثرة ومثيرة لظاهرة الإرهاب عبر إمكان توظيف القوى الخارجية لتلك المتغيرات الوسيطة المختلة بنيوياً والمتمثل (بمنظومة البنى الثقافية والعقائدية والأيديولوجية) المختلة، ولكن هل اختلال هذه المنظومة الوسيطة يقود إلى التطرف؟ وهل التطرف يقود إلى الإرهاب[*]، ما التطرف، ما أسبابه؟.

فالتطرف هو رأي، وقد يؤدي إلى الخروج عن المألوف الشائع في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة ومضادة له، ومن الممكن أن يؤدي الى التزمت في الرأي واتخاذ موقف متشدد إزاء فكرة معينة أو ايديولوجيا أو موقف معين، بحيث تتجاوز حدود الاعتدال، و التطرف هو الشطط في فهم مذهب أو معتقد أو فلسفة أو فكر، والغلو في التعصب لذلك الفهم، وتحويله إلى حاكم لسلوك الفرد أو الجماعة التي تتصف به، والاندفاع إلى محاولة فرض هذا الفهم والتوجه على الاخر بكل الوسائل ومنها العنف والاكراه[١].

ولأن التطرف العنيف يستهدف العنف كأداة للتعامل مع الآخرين فأن الغلو في الافكار ومحاولة تشويه الاخر هو الاسلوب الذي يعتمد في التعامل مع القيم والتصورات الفكرية الأخرى، إذ خرج من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي الذي يعبر عن نفسه بأشكال مادية من أعمال قتل وتفجيرات وتصفيات[٢]، فالانحرافات الفكرية والعقائدية والثقافية وواقع المغالاة في الفكر والمعتقد ورفض الاختلاف والآخر من جهة، وواقع الاختلالات الاجتماعية من جهة اخرى، قد تولد حالة من التطرف نتيجة للمكنون الثقافي والاجتماعي المختل فضلاً عن الضغوطات الاقتصادية والسياسية، وهذا يولد العنف بكل أشكاله، وابرز اشكال التطرف هو التطرف العقائدي، واهم مظاهره هو التطرف الديني أو المذهبي.

إذاً ونحن بصدد الحديث عن التطرف، ترى ما المتغيرات الوسيطة الناقلة لأثر الباعث على المتلقي؟

بيد أن البحث عن المتغيرات الوسيطة يستوجب تحديد المتغير المستقل اولاً والمتغير التابع ثانياً ، فالمتغيرات الخارجية هنا بواعث مستقلة ، والمجتمع هنا كمتغير متلقي أو تابع، وهناك متغير يتوسط ما هو مستقل وما هو متلقٍ هو المتغير الوسيط ، والمتمثل بالأحداث والظروف التي سبقت وقوع الظاهرة موضوع البحث وتسببت في حدوثه ، والأخير أي (الوسيط) يؤثر إلى حد ما بالمتلقي ، كما أنه لا يمكن للمستقل أن يؤثر في المتغير التابع بدونه ، من هنا فإن طبيعة العلاقات التفاعلية بين المتغيرات ولدت ظاهرة تمثلت بظاهرة الإرهاب والإرهاب الدولي(*) وخرق السيادة وانتهاك أمنها القومي، عليه أن فهم المتغير الوسيط كونه المهيأ الأساس أولا والمحرك (داينمو) ثانيا للعلاقة التفاعلية بين الباعث والمتلقي، يمكن أن يكون عامل حسم في تحديد أثر المتغير الخارجي وقدرته على توظيف الأحداث والظروف لصالحه .

ولكن ما تلك الاحداث والظروف التي سبقت وقوع ظاهرة الارهاب وأدت اليها ، بوصفها متغيرات وسيطة ناقلة لأثر الفاعل وتتمثل هذه بمجمل المهيآت أو المستقبلات، ومنها الآتي:

١. **التطرف الديني**: التطرف مؤشر على التعصب ويعني تعصب شخص أو جماعة لدين معين ،أو مذهب من دين معين سواءً أكان بدافع عقائدي أم بدوافع سياسية ، بيد أن المغالاة في هذا التطرف يقود إلى العنف سواءً كان عنفاً موجهاً أو تحويلياً والاخير يقود إلى الإرهاب، بيد أن التطرف لا ينبع من الدين ، بل نابع من الجهل بالدين أو القصور في فهم نصوصه ومن ثم فإن الفهم المخطوء للشريعة الإسلامية ومبادئها السامية يعد انحرافاً وتطرفاً فكرياً عن النهج العقلي السليم؛ فالجهل بالدين وتحريف مفاهيمه ، والانغلاق العقلي ورفض رأي الطرف الأخر والتعصب بالراي يعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة التطرف في المجتمعات العربية بمختلف أشكاله(٣) . عليه، يمكن القول: إن التطرف الديني نابع من الأصولية Fundamentalism الدينية التي تعني "الادعاء بتملك الحقيقة المطلقة،

وفرضها على الجميع " من هنا يشرع المتطرف الاصولي استخدام أية وسيلة لفرض (الحقيقة المطلقة) التي يدعي أنه يمتلكها ، وهذا التطرف الديني قد يولد ابشع انواع العنف والارهاب لأنه يتحدث باسم الخالق ويقتل ويذبح ويدمر باسمه، ولكن إذا رجعنا إلى التاريخ نرى في أوروبا – مثلاً– أن التطرف الديني والطائفي في بعض العصور ولاسيما العصور الوسطى، قد وصل إلى حد استئصال الآخر(٤)، من هنا يمكن تحديد العوامل المؤثرة في أنتشار ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية ولاسيما المجتمع العراقي والذي كان أحد أسباب ظاهرة الإرهاب فيه هي الآتي:

أ. العامل الخارجي له دور أساس في صناعة التطرف الديني ،إذ انه يمثل أحد العوامل الأكثر تأثيراً ويظهر ذلك عبر السياسات الغربية الموجهة للمجتمعات العربية كالتحيز في معالجة القضية الفلسطينية ومحاربة القيم الاسلامية واستبدالها بالقيم العلمانية وتدعيم الانظمة التسلطية واحتلالها وتدخلها المباشر وغير المباشر في الكثير من الدول العربية، عليه ، يلعب العامل الخارجي دوراً أساساً في تصاعد وتيرة العنف السياسي ذات الطابع الديني أو الطائفي ولأغراض سياسية بحت بمعزل عن الموقف الاخلاقي أو الديني من تلك الحرب(٥) .

ب. الجهل بالدين وتحريف مفاهيمه يعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية فالتطرف لا ينبع من الدين ،بل هو نابع من الجهل بالدين، عليه فأن الفهم المخطوء للشريعة الاسلامية ومقاصدها السامية يعد انحرافاً وتطرفاً فكرياً عن المنهج العقلي السليم(٦) .

ج. الاعلام . إذا كان مفهوم الاعلام يرتكز اساساً على مهمة توجيه الرسائل من المرسل إلى المتلقي ، فإن التكنولوجيا الحديثة قد فرضت على الاعلام التغيير ليصبح تواصلاً، أي حواراً ذا اتجاهين لا مجرد إعلام احادي الجانب يوجه رسائله إلى متلقية ، بل يتجاوز ذلك إلى أدوار اخرى ولاسيما التحريض، والتطرف ،والعنف ، والارهاب ؛ فظهور مواقع التواصل الاجتماعي وفرت ميداناً

واسعاً نُقل عبره الإعلام إلى افاق غير مسبوقة واعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بدون رقابة، فالأعلام هو عملية أتصال فكري يقوم على وجود ثلاثة أطراف مرسل ومتلقٍ وناقل يتوسط المرسل والمتلقي، وما يتضمنه من مضامين مبثوثه(٧)، كالدعوى للتحريض والتطرف وهذا ما يسوّغ ظهور (الحراك الشعبي) أو الثورات التي شهدتها بعض البلدان في المنطقة العربية ،إذ نجحت الثورات الإطاحة بأربعة أنظمة ، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ومن بعده الرئيس محمد مرسي ، ثم ثورة ١٧ فبراير/شباط الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي عن منصبه، وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا(٨) .

٢. **التطرف المذهبي**: هو شكل أخر من اشكال التطرف الديني ، بيد أنه ذو طابع مذهبي ، يكفي الإشارة إلى حرب الـ ٣٠ عام (١٦١٨–١٦٤٨) وهي حرب منطلقها من بوهيميا في المانيا ،حرب ذات طابع ديني مذهبي ،بيد أن جوهرها سياسي بحت ، إذ تدخلت بعض دول أوروبا ممن تعتنق المذهب البروتستانتي ،لتدعم الجزء البروتستانتي في المانيا وبالعكس مع الدول الكاثوليكية تدخلت لدعم كاثوليك المانيا (٩)، ومثلما حدث في المانيا قبل ما يزيد عن ٣٠٠ عام ،حدثت أيضا في الشرق الأوسط وما شهدتها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حرب طائفية مذهبية أشبه بحرب الـ (٣٠) عاماً ، وكما كان لأحداث الحرب في أوروبا مهيئات محلية ودوافع خارجية كذلك بالنسبة لظاهرة الإرهاب والتحلل وتفسخ منظومة القيم والضوابط الثقافية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعراق بخاصة من مهيآت محلية وبواعث خارجية، ففي العراق ظهرت بعض الاحزاب ذات الطابع الديني والمذهبي كالأحزاب الاسلامية وحزب الاخوان وكانت لها أثر سلبي على وحدة

الشعب وبناء الهوية الوطنية العراقية، فالباعث هنا محلي وخارجي ، بيد أن المتلقي الفرد أو المجتمع وهذا مظهر آخر من مظاهر التطرف المذهبي المؤدي إلى الإرهاب .

٣. **التطرف الفكري أو العقائدي:** وهو الاعتقاد بآراء خاصة يصعب تغييرها لدى الإنسان(١٠)، ويعد التطرف الفكري أو العقائدي من أهم أسباب انتشار العنف في العراق والمجتمعات العربية عامة وهذا ما عبر عنه الدكتور يوسف القرضاوي بقوله: " إن أولى دلائل التطرف هو التعصب للرأي، تعصباً لا يعترف معه للأخرين بوجود ، وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق ولا مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ولا يفتح نافذة للحوار مع الأخرين والزعم أنه وحده على حق ومن خالفة وعاداه في الضلال واتهام من خالفه بالرأي بالجهل واتباع الهوى ومن خالفه في السلوك بالفسوق والعصيان(١١) . يقول الامام علي بن الحسن عليه السلام " إن العصبية التي يأثم عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم" (١٢) .

المطلب الثاني: الاختلالات الهيكلية لبنية المنظومة الاجتماعية

وتتمثل هذه الاختلالات بمجمل المتغيرات الآتية:

١. **المتغير الاقتصادي:** هنا يمكن القول: إن الحرمان الاقتصادي بوصفه باعثاً مؤثراً على ظاهرة الارهاب، يأتي بعد المتغير العقائدي والفكري ،بوصفها متغيرات وسيطة ناقلة لبواعث المتغيرات الخارجية على المجتمع وأمنه القومي والمجتمعي، فقد وصلت معدلات البطالة عام ٢٠٢٠ إلى ٦٠٪ أما معدلات الفقر لعام ٢٠٢٠ وصلت إلى ٣١,٧٪ ، بعد أن كانت ٢٢,٥٪ بحسب إحصائية رسمية لوزارة التخطيط الفقر لعام ٢٠١٩ ، أما معدلات البطالة فقد بلغت ٦٤٪ لعام ٢٠١٩ ،يذكر أن معدلات البطالة بلغت ٢٨,١٪ لعام ٢٠٠٣ (١٣) ، وإلى ٣١ % من قوة العمل سنة ٢٠٠٤ و ٣٧,٩ % من قوة العمل سنة ٢٠٠٥ ، و ٥٢٪ سنة ٢٠٠٦ ، و ٦٢٪ سنة ٢٠٠٧ باستثناء منطقة كردستان ومحافظة الأنبار، فالبطالة تؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى العوز، والعوز يعني الحرمان والأخير يؤدي

إلى الإحباط واذا استشعر الفرد بالإحباط من جراء الحرمان فانه قد يدفع به إلى أحد الاحتمالات الآتية(١٤):

اولاً . الهجرة خارج البلاد وهذا وارد، بيد أنه نسبي .

ثانياً . القبول بواقع الحال والبحث عن مخلص دنيوي، وهذا ينم عن عجز تام عن التغيير والاصلاح.

ثالثاً . التغيير . والأخير ليس بالضرورة أن يتم ضمن الأطر الدستورية ،بل قد يكون خارجها عبر العنف بدافع المال أو العقيدة، هنا تكمن المشكلة في إمكان توظيف الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي لمجتمع الفقر والبطالة بوصفه متغيراً وسيطاً ناقلاً لأثر الباعث (المتغير الخارجي)في المتلقي (مجتمع الفقر والعوز المحبط) ضمن إطار سلسلة من العلاقات التفاعلية تكون مخرجاتها استدامة ظاهرة العنف وتغذيتها ، وهذا يؤدي إلى استدامة العنف ومن ثم الإرهاب، الواقع أن فشل النظام وتعثره في حل مشكلة البطالة يؤدي إلى تراكمها ، ومن ثم تزايد مشاعر الاحباط والسخط لدى العاطلين عن العمل نتيجة(الحرمان) ومن ثم يوجهون غضبهم إلى النظام السياسي ورموزه بوصفه المسؤول عن مصادر احباطهم(١٥) ، فضلاً عن الآثار الأمنية والنفسية للبطالة، هناك ايضاً مسألة اخرى تتعلق بفلسفة الدولة الاقتصادية ، ولاسيما موقف الدولة من التوجه إلى اقتصاد السوق الحر، على الرغم من الاشارات الواضحة والصريحة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الخاصة بآليات التحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق(١٦) .

٢. **التشظي الهوياتي والولائي**: هناك باعث أو متغير آخر يتعلق بالمنظومة الثقافية والهوياتية متمثلاً بالتشظي الهوياتي والولائي، سيادة الثقافات الثانوية (الاثنية والعرقية والطائفية والمذهبية ،المصالح الحزبية والاعتبارات القيمية الضيقة) على حساب سيادة الثقافة العامة ، ثقافة الوطن والمواطنة بسبب ضعف السلطة والقانون ، ومن ثم استئثار الفرد بالعشيرة والمذهب بدلاً من استئثارهم بسيادة الدولة وسيادة القانون والسلطة ، وحل المشكلات عبر العشيرة بدلاً من القانون، هذا مؤشر على وجود تحلل خطير في الهوية الوطنية لحساب الهويات الفرعية(١٧)، والاخير له تداعياته

الأمنية؛ لهذا يعّد (باري بوزان) "أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية" أي بالتحديد حول "ما يمكن للمجموعة من الاشارة إلى نفسها بضمير نحن(١٨)"، الواقع أن هناك بعض القيم تهيمن على تفكير المواطن العراقي، وتنعكس على سلوكه السياسي أهمها قيم الخضوع للموروث الاجتماعي الديني–الطائفي ثم قيمة القوة والعنف بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف، وقيمة التعصب للولاءات الأولية دون الدولة، واتخاذها بديلاً عن الولاء للوطن(١٩)، هنا تطرح أهمية "الأمننة" و(الأمننة الفكرية*) التي تعد السبيل الذي تلجأ اليه الحكومة كآلية ذات نجاعة لإرساء الاستقرار وحالة من الضبط المجتمعي، والأمننة هنا تعد بمثابة تصور ديناميكي متغير للأمن يحتاج إلى الشرعنة في مواجهة إحالة الاجندة الأمنية–الملف الأمني–إلى القضايا الطارئة، ويشترط "يوزان" لنجاحها إضفاء الشرعية على العملية(٢٠).

٣. **المتغير السياسي**. يتمثل بواقع الاختلالات الهيكلية لبنية النظام السياسي القائم على أساس من التوافقية والمحاصصة في توزيع المناصب والحقائب الوزارية وغياب دولة المؤسسات، إذ تتعدد المتغيرات السياسية كمهيآت مناخية لعمليات العنف وممارسة الإرهاب وتتضمن الآتي(٢١):

أ. **ضعف الثقافة السياسية**: إن ضعف الثقافية السياسية لدى البعض، فضلاً عن العزوف عن المشاركة السياسية الواعية نتيجة لعدم اقناعهم بجدوى التصويت لغرض التغيير، فضلاً عن غياب الثقة بنتائج الانتخابات أدى إلى شيوع مظاهر السلبية واللامبالاة ليشكل احدى المهيآت الكامنة للتغير خارج الأطر القانونية والدستورية متخذه من العنف سبيلاً لها.

ب. **غياب الحرية السياسية**: إن غياب الحرية السياسية وعدم السماح لبعض الجماعات قانوناً بالتعبير عن نفسها عبر القنوات الشرعية ووجود جماعات لا ترضي عن الاوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمع دون وجود البديل لديها لهذه الاوضاع ليكون مهيأً ودافعاً لها لارتكاب جرائم العنف السياسي.

ج. **غياب (الشرعية**)** وافتقاد ممارسة الديمقراطية :إذ إن غياب الحوار الوطني وعدم المشاركة وفقدان بدائل للتعبير عن الآراء والافكار وافتقاد الشرعية للسلوك الفكري يؤدي إلى قيام بدائل غير مشروعة لتحقيق ذلك .

٤. **الفساد السياسي والمالي والإداري**: هنا تقتضي الإشارة إلى أن الفساد السياسي لا يقصد به فساد شخوص السياسيين لذاتهم، وإنما يقصد به فساد التصرف والسلوك السياسي، ومثاله اعتماد الولاء السياسي أساسا لشغل الوظائف، في الوقت الذي يجب فيه اعتماد الجدارة والكفاءة والنزاهة في شغل تلك الوظائف(٢٢)، فقد اشارت تقارير منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠٠٥ إلى أكبر فضيحة فساد في التأريخ وبخصوص عملية أعمار العراق حيث قدرته بحوالي (١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي(٢٣)،وحسب منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٥ احتل العراق التسلسل(١٧٠) في الفساد من مجموع(١٩٤) دولة بمؤشر فساد(٢,٢)، أما في عام ٢٠١٢ فقد احتل العراق المرتبة (١٦٩) من اصل(١٧٦) وبمؤشر فساد (١,٨)* .

٥. **مشاكل دستورية**: على صعيد مشكلة البناء الدستوري تبرز إشكالية الدستور العراقي في بعض مواده الخاصة بعلاقة الدولة بالدين ودور الإسلام في التشريع، والفيدرالية واللامركزية، وهوية العراق ، وتنازع الاختصاصات في حل المشكلات الدستورية ، وملكية موارد البلاد (وإدارة النفط **)، والجنسية والوطنية، وقضية وضع مدينة كركوك(٢٤)، لتشكل فيما بعد أحدى محركات الخلاف والنزاع السياسي في العراق ، إذا العنف والإرهاب (كسلوك منحرف) هو نتاج لجمل الاختلالات الهيكلية التي اعترت المتغيرات الوسيطة بوصفها عوامل دافعة من جهة ، وبوصفها الآخر ناقل لأثر الفواعل الخارجية .

ولكن كيف تمكنت البواعث الخارجية من التأثير في قيم المجتمع العراقي واستمالة بعض شرائحه المجتمعية في ممارسة العنف والإرهاب، هذا ما سنتحدث عنه في المطلب الرابع .

المبحث الثاني

مدخلات ظاهرة الإرهاب وواقع العلاقات التفاعلية

يبدو أن الكشف عن مهيآت ظاهرة الإرهاب في العراق بوصفها مستقبلات لواقع البواعث أو المتغيرات الخارجية من جهة، والاحداث والظروف السابقة لحدوث الظاهرة موضوع البحث من جهة أخرى تقتضي ضرورة البحث عن مدخلات ظاهرة الإرهاب ، وما ينجم عنهما أي (المهيآت والمدخلات) من سلسلة من العلاقات التفاعلية بين ما هو باعث (قيم فكرية وعقائدية وافدة) ومتلقٍ متمثلاً بالمهيآت ويتضمن مجمل الاختلالات الهيكلية في منظومة القيم الفكرية والعقائدية والاجتماعية الكامنة في المجتمع (سياسياً واقتصادياً وثقافياً) وما يتمخض عنها من مخرجات متمثلاً بالعنف ، والأخير يقود إلى العنف المضاد وهذا يؤدي إلى العنف والعنف السياسي وربما يقود إلى الإرهاب واذا ما وظف خارجياً فسوف يشكل إرهاباً دولياً ، عليه سوف نتحدث في هذا المبحث عن مطلبين ،الاول في مدخلات ظاهرة الإرهاب وعلاقاتها التفاعلية، اما المطلب الثاني فهو مخرجات العلاقات التفاعلية .

المطلب الاول: مدخلات ظاهرة الإرهاب وعلاقاتها التفاعلية

يمكن القول إن واقع الاختلالات الهيكلية على مستوى منظومة القيم الفكرية والعقائدية، وعلى مستوى منظومة القيم الاجتماعية (السياسية، والاقتصادية، والثقافية) بوصفها اختلالات كامنة، كانت بمثابة مهيآت ومستقبلات لتقبل أي رياح تغيير للخلاص من واقعها الاجتماعي سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ لذلك كانت لطبيعة القيم الثقافية والفكرية والعقائدية الكامنة في المجتمع العراقي أثر كبير في تقبل ثقافة وعقيدة العنف والإرهاب الوافدة من وراء الحدود كمدخلات، في ظل وجود متغيرات اجتماعية مختلة .

إن بروز ظاهرة الإرهاب في العراق إنما هو مؤشر على تبني النهج التكفيري الإرهابي وهي ثقافة دخيلة كنتاج لوجود مقاربة وتطابق بين القيم الثقافية والعقائدية والايديولوجية الكامنة في المجتمع العراقي كمهيآت

ومستقبلات وتلك القيم الوافدة من الخارج كمدخلات ثقافية هو ما يبرر ظاهرة الإرهاب والعصابات الاجرامية الأخرى بوصفها مخرجات لواقع علاقات تفاعلية بين المدخلات كبواعث والمجتمع بوصفه متلقياً لأثر البواعث من جهة ، والقيم الثقافية والفكرية والعقائدية الكامنة في المجتمع العراقي كمهيئآت مستقبلة وناقلة لأثر المدخلات على المجتمع العراقي وواقع الاختلالات الاجتماعية بوصفهما متغيرات وسيطة من جهة أخرى .

لقد كان لهذا التقارب والتوافق الفكري الأثر البالغ في نقل تداعيات تلك القيم المنحرفة على الأمن المجتمعي والقومي العراقي، وبعيداً عن دوافع تلك البواعث الخارجية فإن اعتباراتها القيمية اقتضت ضرورة إثارة ثقافة العنف والإرهاب وحالة الفوضى ، بيد أنه على مستواه الدولي لا يتجاوز كونه أحد مقتضيات مشروع (برلاند لويس) الأب الروحي لنظرية الفوضى الخلاقة ومن تلاه من(برلاند ليفلي) الذي وضع المشروع موضع التنفيذ الفعلي على أرض الواقع ، فمشروع التفكيك شمل المنطقة العربية برمتها ضمن ما اشيع آنذاك بـ (الربيع العربي) أو (الحراك الشعبي) ، بيد أن العراق كان الحلقة الأولى في عملية التفكيك والدمار ، وسبيلها في ذلك هو توظيف واقع الاختلالات الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي وغياب حقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية ومكافحة النظم الدكتاتورية كمتغيرات وسيطة وما مهد لذلك هو الجهل (الاختلالات الفكرية والثقافية) في شرائح المجتمع .

عليه، العنف والإرهاب (كسلوك منحرف) هو نتاج لجمل الاختلالات الهيكلية التي اعترت المتغيرات الوسيطة بوصفها عوامل دافعة من جهة ، وبوصفها الآخر ناقل لأثر الفواعل الخارجية وما ينتج عنها من علاقات تفاعلية بين المتلقي (المجتمع) وواقع الاختلالات الفوقية الكامنة على مستوى المنظومة الفكرية والعقائدية واختلال بنية المنظومة الاجتماعية وهذا سوف يؤدي إلى التطرف كأحد مخرجات سلسلة العلاقات التفاعلية ، هنا يأتي دور الفواعل الخارجية في توظيف مخرجات الاختلالات وتسويقها ورسم مساراتها بما يتوائم ومصالحها واعتباراتها القيمية .

في هذا السياق يرى (ستيفن ماركس) من قسم حقوق الانسان والسلام في منظمة اليونسكو "أن الجدلية بين حقوق الانسان والعنف لم تكن غائبة عن واضعي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لأن الفقرة

الثالثة من الديباجة في الإعلان قد نصت " لما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان كي لا يضطر المرء آخر الامر إلى التمرد على الاستبداد والظلم(*) " ، وهنا يؤكد على ضرورة العودة والاحتكام إلى القانون كحامي لحقوق الانسان ، كما يوضح طبيعة العلاقة الطردية بين العنف ،وخرق حقوق الانسان ، أي حقه في (التعليم ، والصحة ،والمسكن، والغذاء ، والامن ،وفرص العمل) ومن ثم فإن الاختلال في موازين الحقوق والواجبات يقود إلى ارتفاع وتيرة العنف ، والعنف السياسي، ومن هنا تأتي الرغبة الجماهيرية بالإصلاح أو التغيير في بنية الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وعودة الامور إلى نصابها الطبيعي متخذة العنف سبيلها في التغيير وليس غايتها ، واكثر اشكال العنف شيوعاً هنا هو، الثورة ،والاضطراب ،والتآمر ،والتمرد ،والانقلاب (٢٥)، وانطلاقاً من هذا المفهوم يرى البعض العنف والعنف السياسي أنه (عرض أو مظهر لخلل موضوعي في بنيان المجتمع وشبكة العلاقات المتنوعة التي يقوم عليها ، فحيثما تزداد عناصر الخلل وعدم التوازن في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يغدو العنف ظاهرة حتمية(٢٦) .

عليه، يعرف العنف بأنه (مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية ، والسياسية للمجتمع)(٢٧) ؛ لذلك يطلق عليه اسم العنف الكلي أو البنائي، ويتخذ عدة اشكال منها غياب أو ضعف التكامل الوطني داخل المجتمع ،وغياب أو ضعف العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينه من داخل المجتمع من المشاركة السياسية، وعدم اشباع الحاجات الاساسية(كالتعليم ، والصحة ،والمأكل)(٢٨) . ويطلق البعض على العنف الهيكلي اسم (العنف الخفي) كونه عنفاً كامناً في البنى الاجتماعية، والاقتصادية ،والسياسية ، والثقافية للمجتمعات .

عليه ، فإن البحث في الاسباب المعلنة لظاهرة العنف لا تكفي ما لم يتم الكشف عن المتغيرات الخفية للظاهرة موضوع البحث . وهنا يرى (عبد الحميد احمد ابو سلمان)(*) " أن من أهم الاسباب الدافعة إلى استخدام القوة احياناً لإجبار طرف مستقل لإرادة طرف اخر مستقل للقبول بأمر ما ، هو أن الانتماء بين هذه الانظمة والكيانات مفقود ،وان الطبيعة النفسية والتنظيمية في العلاقات فيما بينها تتصف بالعصبية(٢٩) " أي انه أرجع العنف إلى خلل هيكلي لبنية النظام المجتمعي .

المطلب الثاني: مخرجات العلاقات التفاعلية

لقد كان من مخرجات واقع العلاقات التفاعلية بين القيم الدخيلة بوصفها بواعث والقيم العقائدية والفكرية الكامنة وواقع الاختلالات الاجتماعية(الاقتصادية والسياسية والثقافية) بروز ظاهرة العنف ، والإرهاب، ذلك أن القيم الفكرية والثقافية والعقائدية في بعض شرائح المجتمع العراقي كانت قد تقبلت القيم الوافدة من الخارج في ظل واقع حرمان اقتصادي وارتفاع نسب الفقر والبطالة وواقع سياسي مختل بنيوياً تسوده شبهات الفساد السياسي والمالي والاداري كانت أحد أهم مخرجاته ظاهرة العنف ، والإرهاب، من هنا فإن وضع استراتيجية مواجهة الإرهاب تقضي ضرورة معالجة كافة الاختلالات المحلية ولاسيما بنية المنظومة الفكرية والعقائدية والاختلالات السياسية والاقتصادية بوصفها متغيرات وسيطة ناقلة لأثر الباعث في المتلقي متمثلا بالأمن القومي والمجتمعي .

عليه، يمكن القول: إن الالمام بهذه البواعث الوسيطة الناقلة يعين إلى حد كبير في حلحلة الظاهرة موضوع البحث، بيد أن الأمر هنا يتطلب بيان أي من البواعث الوسيطة هو الأكثر فاعلية وديناميكية بوصفه أكثر تأثيراً في بروز ظاهرة الإرهاب ؟ فعلى الرغم من الانتصارات الكبيرة التي حققتها قوى الأمن العراقية على تنظيمات داعش الإرهابية عام ٢٠١٧ وقتل أغلب اعضائه واعتقال بعضهم وهروب البعض الآخر وتدمير مقراته وبنيته التحتية إلى أنه لازال هناك عمليات إرهابية تحدث بين الحين والآخر وهذا يعطي المؤشرات الآتية:

أ. لا تزال هناك جيوب إرهابية .

ب. لا تزال هناك ملاذات أمنه .

ج. لا تزال هناك حواضن إرهابية، هذا يعني أن الإرهاب هو فكر وعقيدة قبل أن يكون فعل وممارسة ومن هنا تأتي اولويات المعالجة .

عليه، إذا ما حللنا استراتيجية مكافحة الإرهاب، فهي منقوصة أحادية الاتجاه ركزت على المنطق الصلب ،بيد أنها اغفلت القوى الناعمة في المواجهة ولاسيما الأعلام والبناء العقائدي والفكري وهذا يعني أن البنا الفوقية لتنظيم داعش على مستوى الفكر، والعقيدة ، والثقافة ما تزال قائمة ،على الرغم من هدم وتدمير البنية التحتية لداعش ،وهذا يعني أن التطرف العنيف هو نتاج لمتغيرات كثيرة ، بيد أن الباعث الأكثر فاعلية والأكثر ديناميكية المؤثر على الظاهرة موضوع البحث هو المتغير العقائدي والايديولوجي ، يوازيه المتغير الاقتصادي من حيث الأثر والخطورة بوصفة متغيراً ضاغطاً ،من هنا تأتي أهمية وضع استراتيجية لمواجهة هذه التحديات تواءم وواقع التحديات الراهنة ،ضمن إطار وضع مشاهد محتملة لمستقبل الإرهاب في ظل اختلال البنية الثقافية والاقتصادية والسياسية بل والقيم (والايديولوجية*) والعقائدية في العراق.

المبحث الثالث

مشاهد محتملة لمستقبل الإرهاب في العراق في ظل الاختلالات البنيوية

في الواقع ، لا يمكن للباعث المستقل أن يؤثر في المتغير التابع المتلقي بدون الوسيط الناقل ، من هنا فإن طبيعة العلاقات التفاعلية بين المتغيرات ، الباعث والمتلقي في ظل وجود المتغير الناقل، ولدت(ظاهرة) تمثلت بظاهرة الإرهاب، والإرهاب الدولي، عليه فإن تجنب أثر وتداعيات العلاقات التفاعلية لحركة المتغيرات المؤثرة والمولدة لظاهرة التطرف والإرهاب يقتضي ضرورة فهم وادراك وتشخيص المتغير الوسيط الناقل للأثر، من هنا فإن فهم المتغير الوسيط كونه المهيأ الأساس أولا والمحرك (داينمو) ثانيا للعلاقة التفاعلية بين الوسيط والمستقل من جهة، والمستقل والتابع عبر الوسيط من جهة أخرى يمكن أن تكون مجدية وعامل حسم في تجاوز آثار البواعث المؤثرة (الداخلية منها والخارجية) ، بيد أنها تبقى حلول افتراضية تراكمية وليست راديكالية . بيد أن اعتماد الوسيط الناقل لأثر الباعث قد يطرح تساؤل مهـــم: ترى . . . أيهما الأكثر نجاعة في التعاطي مع الأزمة:

١. هل التعاطي مع الأزمة الرئيسة كباعث أساس لواقع الأزمة في العراق وأزمة الإرهاب على وجه الخصوص بمعنى اعتماد القراءة الاستنباطية في التنقل من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء ،هذا بطبيعة الأمر يقتضي اعتماد حلول افتراضية (راديكالية) بصيغة سيناريوهات أو مشاهد وهنا يقتضي الحال اعتماد فرضية (المتغيرات الخارجية) متمثلة بمنظومة القيم الفكرية والعقائدية والايديولوجيا الوافدة من الخارج ، بوصفها متغيرات باعثة ،أصيلة ومؤثراً في الأزمة موضوع البحث، بيد أن اعتماد المتغيرات الخارجية كأزمة رئيسية وباعث أساس وانطلاقا من مفهوم السياسة (فن الممكن في الزمن الممكن) يبدو غير مجدٍ ولا يفضي إلى حلول، وغير ممكن التحقيق في الزمن الحالي بوصفه(فن المستحيل في الزمن المستحيل) ، عليه لا يمكن اعتماد الحلول الراديكالية ،لتجاوز ألازمة في العراق وأزمة التطرف والإرهاب على وجه الخصوص، عليه سوف نعول على الحلول التراكمية عبر اعتماد المتغيرات الوسيطة الناقلة ليغدو متغيراً أصيلاً ثانوياً (معدل) .

٢. التعاطي مع الأزمة الأساسية عبر أعراضها ومظاهرها بمعنى اعتماد الجانب الاستقرائي في التنقل من الخاص إلى العام ومن الجزء إلى الكل وهذا بطبيعة الأمر يقتضي حلولاً افتراضية تراكمية وهذا يقتضي اعتماد (اخلال منظومة القيم الفكرية، والعقائدية، والاجتماعية) كباعث أساس للأزمة على وجه الخصوص وعلى الرغم من عدم جذرية الحلول لأنها تراكمية ألا أنها تتسم بالواقعية وفرضية ممكنة التحقيق، وهنا تم استبعاد الباعث الأول الخارجي على اعتبار أن الباعث المحلي هو الفاعل الاساس والأكثر ديناميكية كمحرك اساس للظاهرة بوصفه متغيراً مهيئاً ومستقبلاً لأثر الفاعل.

عليه، ووفقاً لما تم عرضه في أعلاه يمكن القول: إن أزمة التطرف والإرهاب تكمن في المتغيرات الآتية:

أ. **متغيـــر مستقل (باعث)**. متمثلاً بمنظومة القيم الفكرية والعقائدية والقيمية الوافدة من الخارج ضمن إطار المحيط الجغرافي الخارجي (عربياً، واقليمياً، ودولياً)

ب. **متغير وسيط (ناقل)**. يتمثل بالاختلالات الهيكلية في بنية منظومة القيم الفكرية والعقائدية من جهة ومنظومة القيم الاجتماعية للدولة من جهة أخرى بوصفها متغيرات مستقبلة وناقلة لأثر الباعث في المتلقي فإذا ما تم ضبط هذا المتغير عندها يمكن ضبط مسارات أثر العلاقات التفاعلية بين المتغيرات المكونة لظاهرة التطرف والارهاب وتجنب تداعياتها إلى أبعد حد ممكن.

ج. **متغيـــر متلقٍ**. متمثلاً بالمجتمع العراقي بوصفه متلقياً لأثر العلاقات التفاعلية بين منظومة القيم الفكرية والعقائدية الوافدة من الخارج كبواعث خارجية، ومنظومة القيم الفكرية والعقائدية والاجتماعية الكامنة في المجتمع العراقي بوصفه متلقياً في ظل وجود المتغير الوسيط الناقل لأثر الفاعل.

ومع تعقيد النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كان على الباحثين أن يبحثوا عن مناهج وأساليب جديدة بصيغة مشاهد وسيناريوهات تركز على حركة المتغيرات الرئيسة ودورها في تشكيل صورة المستقبل، من هنا جاء تركيزنا في ظل موضوعة الإرهاب على حركة المتغيرات الوسيطة كمتغيرات رئيسة محركة وناقلة لأثر الباعث على المتلقي، بوصفها اختلالات بنيوية.

ويعد المشهد أو السيناريو مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من مفهوم ماذا . . . لو ،بمعنى ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت شروط متعددة ، والمشهد تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات أو الافتراضات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما ومن ثم هو ليس تعبيرا لأهواء الباحث ،بل هو وصف لمسار محتمل(٣٠) .

عليه نتناول هنا مستقبل ظاهرة الإرهاب في العراق في ظل واقع اختلال بنية المنظومة الفكرية والاجتماعية، عبر عرض مشاهد محتملة لطبيعة العلاقات التفاعلية بين المتغيرات في ظل المتغير الوسيط .

الواقع هناك ثلاثة مشاهد تحكم مستقبل ظاهرة الارهاب في العراق انطلاقاً من تراكمية أو راديكالية الحلول الافتراضية على النحو الآتي:

١. مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل تعاظم الاختلالات البنيوية للمتغيرات الوسيطة .

٢. مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل بقاء الحال على ما هو عليه .

٣. مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل احتواء ومعالجة الاختلالات البنيوية للمتغيرات الوسيطة .

المطلب الأول . مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل تعاظم الاختلالات البنيوية للمتغيرات الوسيطة

المشهد أو السيناريو هو مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من مفهوم ماذا . . . لو ،بمعنى ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت شروط كثيرة ، والمشهد تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات أو الافتراضات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما ومن ثم هو ليس تعبيراً لأهواء الباحث بل هو وصف لمسار محتمل(٣١) .

ويفترض هذا المشهد الأول الآتي:

١ . **تعاظم الاختلالات الهيكلية لبنية المنظومة الاجتماعية .** تتضمن الآتي:

أ. اختلالات هيكلية لبنية المنظومة السياسية . تضمن الآتي:

اولاً . غياب دولة المؤسسات .

ثانياً . الفساد السياسي والاداري والمالي .

ب. اختلالات هيكلية لبنية المنظومة الاقتصادية . تتضمن الآتي:

اولاً طبيعة الاقتصاد الريعي (أحادي الجانب) .

ثانياً . ارتفاع معدلات البطالة والفقر .

ج. اختلالات هيكلية لبنية المنظومة الثقافية . يتضمن الآتي:

اولاً . التشظي الهوياتي والولائي .

ثانياً . سيادة الثقافات الاثنية والطائفية والعرقية والحزبية على حساب سيادة ثقافة الوطن والمواطنة .

٢. تعاظم الاختلالات الهيكلية في بنية المنظومة الثقافية والفكرية والعقائدية كمهيآت ومستقبلات محلية . يتضمن الآتي:

أ. وجود تطرف ديني .

ب. وجود تطرف مذهبي .

ج. وجود تطرف فكري .

د. غياب مفهوم استراتيجية المواجهة الشاملة واعتماد استراتيجية أحادية الجانب . أن القوى الخارجية بما فيها قوى الإرهاب الدولي لم تعتمد الجانب التقليدي في خرق السيادة الوطنية وانتهاك امنها القومي والمجتمعي فحسب، بل القوى الناعمة أيضا ، أو بعباره أخرى اعتمد منهج القوى الذكية كاستراتيجية خرق السيادة الوطنية والأمن القومي وبالأخص المدخلات الثقافية والفكرية والعقائدية متجاوزة بذلك السيادة الوطنية ومفهوم الدولة القومية وحدودها السياسية وهو ما لم تستوعبه بعض بلدان العالم العربي التي شهدت شيوع ظاهرة الإرهاب ومنها العراق ،فلم تكن على مستوى المواجهة ولم تمتلك استراتيجية مواجهة شامله فقد اكتفت بمواجهة أحادية الجانب فقط (المنهج الصلب) .

نتائج المشهد الأول. ويتضمن النتائج الآتية:

١. ضعف سلطة الدولة في السيطرة على حدودها السياسية وأمنها القومي بسبب واقع الاختلالات الاجتماعية.

٢. غياب مفهوم السيادة الوطنية للدولة ويترتب عليه غياب السيادة بمفهومها الداخلي والخارجي.

٣. ارتفاع معدلات العنف والسلوك الإجرامي ضد النظام السياسي كمؤشر على رفض المجتمع للواقع السياسي والاقتصادي والمعيشي المتردي وحتى الوضع الأمني مع احتمالية استمالة وجذب عامل الرفض وعدم الرضا من قبل الإرهاب والإرهاب الدولي في إثارة عنف محلي بما يهدد سيادة البلد وامنه القومي.

٤. سيادة ناقصة وربما يقود ذلك الى انهيار مفهوم الدولة بسبب تفاقم الأزمات المحلية على المستوى السياسي والاقتصادي والمعيشي والأمني، يرافقها انهيار في سلطة النظام السياسي داخليا وعدم سيطرتها على حدودها السياسية والدخول بفوضى سياسية وأمنيه ربما يستدعي تدخل الأمم المتحدة أو فرض الوصايا الدولية.

المطلب الثاني. مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل بقاء الحال على ما هو عليه

هذا المشهد يتوسط مشهدين الأول يدور في تعاظم الإرهاب الدولي على حساب السيادة الوطنية للدولة، والأخر في تعاظم سلطة الدولة على حساب تحجيم الإرهاب الدولي وانهياره, اذا هو مشهد وسط متأرجح بين وبين، بيد انه لا يمكن التعويل على استقراره وثباته، فالثابت الوحيد في الدراسات الإنسانية والسياسية خصوصا هو المتغير، فنحن نحيا في عالم من المتغيرات، عليه فبقاء الحال من المحال ومن ثم فإنه سوف يؤول به الامر الى أحد الاحتمالين اما التراجع ومن ثم الاخذ بمظاهر ونتائج المشهد الاول أو معالجة الاختلالات ومن ثم الاخذ بنتائج المشهد الثالث.

الفرضية. يفترض المشهد الثاني الآتي:

١. غياب الرؤية الواضحة لمعالجة الاختلالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية وتأتي فرضية المشهد الثاني من إبقاء الحال على ما هو عليه أما بسبب عدم إدراك واقع الاختلالات أو عدم فهم الازمة الرئيسية وعدم الجدية في معالجة الأزمات داخلياً، والاكتفاء بمعالجات خجولة لبعض مظاهر الازمات وليست الازمة ذاتها وهذا ما سيؤول لاحقا إلى أحد الأمرين، أما التراجع والانهيار التام، أو الجدية في التعاطي مع الأزمات والاختلالات المحلية.

٢. ضعف السيادة الفكرية والثقافية. يتضمن استمرار تدفق ثقافة وفكر وعقيدة العنف والإرهاب الوافد من الخارج كثقافة دخيلة في ظل استمرار الاختلالات الاجتماعية والفكرية محلياً.

المطلب الثالث. مستقبل ظاهرة الإرهاب في ظل احتواء ومعالجة الاختلالات البنيوية للمتغيرات الوسيطة

لما كان فهم طبيعة الظاهرة، وفهمها تمكن من التعرف على صفات وخصائص الظاهرة موضوع البحث في أعلاه، ومن ثم فان تفسير الأحداث التي أدت الى بروزها، وطبيعة العلاقة بين الأحداث وبروز الظاهرة موضوع البحث عبر تحديد الأسباب أو المتغيرات المؤدية اليها ،يساعد على ضبط المتغيرات والأحداث المؤدية للظاهرة ،واذا ما تم ضبط تلك الأحداث المسببة عندها يمكن التحكم بسير الظاهرة وزوالها، من هنا تأتي فرضية المشهد الثالث في أن احتواء ومعالجة كافة الاختلالات البنيوية السياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية والفكرية بوصفها متغيرات وسيطة ناقلة لأثر الباعث في المتلقي يعين إلى حد كبير في تفادي أثر القيم الثقافية والعقائدية المنحرفة على المجتمع.

نتائج المشهد الثالث. يتضمن الآتي.

إن حل إشكاليات الاختلالات المحلية للبناء السياسي والاقتصادي والثقافي يعد تحجيماً لدور المتغير الخارجي في إمكان توظيف الواقع الاجتماعي، ولما كانت المتغيرات المحلية بمثابة مهيئآت أو محركات

تمكنت القوى الخارجية بما فيها الإرهاب الدولي وحتى على مستوى القوى المحلية من استمالتها وتوظيفها بما يعزز من العنف أو الإرهاب ،عليه فإن حل إشكاليات الاختلالات المحلية للبناء الاجتماعي يعد بمثابة سلاحاً استراتيجياً لتحجيم ظاهرة الإرهاب محلياً ،الأمر الذي يمكن أن يفوت فرصة إمكان استمالتها من قبل القوى الوافدة (الإرهاب الدولي) ويجنب البلاد خطر انتهاك سيادته وأمنه القومي . وأبرز النتائج المترتبة عليه هي الآتي:

١. تعزيز مفهوم السيادة الداخلية .

٢. تعزيز الاستقلال السياسي ومفهوم السيادة الخارجية .

الخاتمـــة

يمكن القول: إن احتواء ومعالجة كافة الاختلالات البنيوية السياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية والفكرية في المجتمع بوصفها متغيرات وسيطة ناقلة لأثر الباعث على المتلقي كما تتوسط العلاقة بين المتغيرات الخارجية كمدخلات وبواعث فكرية وعقائدية ، وبين المتلقي بوصفة متغيراً متأثراً بالبواعث والمدخلات من جهة اخرى ، يعين على تجنب المجتمع كمتلقي للمؤثرات الخارجية كبواعث ومدخلات وما ينجم عنها من علاقات تفاعلية بين كلا المتغيرين في ظل وجود اختلالات داخلية فكرية وعقائدية وثقافية واقتصادية وسياسية وما ينتج عنها من فعل وسلوك ارهابي له تداعيات على الأمن المجتمعي والقومي .

عليه وفي ظل ما ذكر في أعلاه فإن احتواء ومعالجة هذه الاختلالات المحلية الوسطية والناقلة للأثر يعين إلى حد كبير الحفاظ على المتلقي المجمع (والأمن المجتمعي والقومي) من تفادي أثر البواعث الثقافية الخارجية على المجتمع .

الاستنتاجات

١. إن الاختلالات الهيكلية في منظومة القيم الفكرية والعقائدية في المجتمع العراقي بوصفها اختلالات كامنه في بعض شرائح المجتمع العراقي كانت بمثابة مهيآت ومستقبلات فكرية لتقبل الثقافات الوافدة

والدخيلة من المحيط الجغرافي الخارجي، بيد أنه مؤشر على وجود تطابق ومقاربات فكرية وعقائدية بين تلك القيم الفكرية الكامنة في المجتمع وتلك الوافدة من الخارج الداعية الى التطرف، والعنف، والإرهاب.

٢. إن وجود اختلالات اقتصادية وسياسية وثقافية هي بمثابة متغيرات ضاغطة على تبني سلوك العنف والارهاب عبر توظيفها من قبل قوى خارجية بما يحقق مصالحها وتأتي هذه الاختلالات ضمن إطار المتغيرات الوسيطة الناقلة.

٣. معالجة هذه الاختلالات كفيل بالحفاظ على الأمن المجتمعي والأمن القومي من أثر البواعث الخارجية وثقافة العنف والتحريض وتداعياتها على الأمن المجتمعي والقومي العراقي.

التوصيات

١. معالجة مشكلة البطالة والفقر بوصفها إحدى أهم المتغيرات الضاغطة والمؤثرة على الظاهرة.

٢. المسار القانوني. تفعيل قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ بشأن المعتقلين في السجون العراقية بقضايا الارهاب، كذلك تفعيل المادة (٤٤٠) من قانون اعلاه بخصوص التحريض ومعاملة المحرض معاملة الفاعل الأصيل وهذا المسار يعد أداة ضبط للأفراد وللمنافذ الاعلامية المحرضة الاخرى.

٣. اعتماد القوى الذكية في مواجهة داعش التي تجمع بين القوى الصلبة والناعمة ولاسيما المجال المعلوماتي.

٤. معالجة اختلالات المنظومة العقائدية والثقافية باعتماد منطق القوى الناعمة متمثلا بتفعيل مسارات التنشأة الثقافية والاجتماعية متمثلا بالقنوات أو المسارات الآتية: (الأسرة، المحيط البيئي، المؤسسة التربوية والتعليمية، المؤسسة الاعلامية من ضمنها شبكة الانترنيت والتواصل الاجتماعي، المؤسسة الدينية، الاحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني).

ولكن ما الذي يضمن سلامة هذه المسارات وماذا لو كانت تلك المسارات (اغلبها أو بعضها) مختلة اصلاً؟ بفعل متغير ٢٠٠٣/٤/٩، وما شهده المجتمع العراقي من تحولات جديدة ومفاجئة كالتحول الديمقراطي المفاجئ والانفتاح الثقافي والفضاء السيبراني عبر العولمة ومواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت مباشرة على قيم المجتمع وقناعاته وتطلعاته وميولاته الفكرية والعقائدية من مشارب مختلفة في ظل غياب الضوابط والرقابة الحكومية على تلك المنافذ الاعلامية، وهذه معضلة اخرى، حتى باتت أكثر تعقيداً.

بيد أن الأمر هنا يتطلب عملية إصلاح بنيوي أو ربما تصحيح مسارات، وهذا يعني أحد الأمرين، أما إجراء تغيير تراكمي أو تغيير راديكالي والأخير يعبر عنه مجازاً بالتغيير الجذري للواقع الاجتماعي، بيد أن كليهما بتقديري ووفقا لمعطيات الواقع السياسي والأمني محلياً ودولياً واقليمياً أشبه (بفن المستحيل في الزمن المستحيل) ولعمري وبناءً على واقع المشهد السياسي والأمني العراقي وواقع التفاعلات الخارجية والاقليمية والتوترات الدولية، ولما كان الدهاء السياسي يقتضي كيفية تحويل اللاممكن إلى الممكن بالوسائل السلمية فإن الأمر يقتضي التعويل على الضوابط القانونية بوصفها ضوابط وكوابح كأساس لتصحيح مسارات هذه القنوات مشفوعة بتصحيح متوازي للاختلالات الاقتصادية، بوصفه حلاً وسطاً أقرب إلى الحلول التراكمية منه إلى الراديكالية، فتعزيز القانون يعزز من هيبة الدولة ويصحح من الاختلالات الهوياتية الناجمة عن ضعف السلطة والقانون.

المصادر والهوامش

(*) ارنولد توينبي (١٨٨٩-١٩٧٥) مؤرخ إنكليزي اهتم بفلسفة التاريخ واشتهر بنظرية الدورات التاريخية.

(**) وفقاً لنظرية (توينبي) في تفسير التاريخ البشري التي تركز على مفهوم (التحدي والاستجابة) ، فإن الأنظمة الاجتماعية تتعرض لجملة تحديات ومن ثم فان هذه التحديات تتطلب استجابة بمعنى (حلول) ، وهذه الاستجابة تتفاوت بحسب الأحوال ،واذا ما أخفق في إيجاد حلول إزاء مشكلات معينة ، ستتراكم الأخطاء وتتعقد المشكلات اكثر ثم تنفجر بعد ذلك في شكل أزمة أو أزمات متباينة. وهي نظرية قائمة على اساس وجود متغيرين هما ،التحديات ويقابلها الاستجابة لواقع التحديات فلكل فعل ردة فعل ، ومن ثم فأن وجود تحديات أو أزمات تتطلب بالمقابل استجابة ومواجهه ، والاستجابة لواقع التحديات تقتضي توافر أساليب وطرق للتعامل مع واقع التحديات ، فالأزمة إنتاج للعلاقة العكسية بين (التحديات والمشكلات) من جهة ودرجة الاستجابة إزاء التحديات ومستوى التفاعل ومن ثم فان عدم الاستجابة للتحديات بسبب سوء التقدير أو عدم الكفاية الإدارية ، قد يؤدي إلى مشكلات يؤدي تراكمها إلى وقوع أزمات ، للمزيد حول نظرية التحدي والاستجابة ، ينظر : ارنولد توينبي ، مختصر دراسة للتأريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، الجزء (الأول)،القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ٢٠١١،ص٢٣٣ .

(*) يعرف الإرهاب بأنه: الاستخدام المحسوب للعنف غير القانوني أو التهديد بالعنف غير القانوني لغرس الخوف وتهدف إلى أجبار أو ترهيب الحكومات أو المجتمعات في السعي لتحقيق الأهداف التي عادة ما تكون سياسية أو دينية أو أيديولوجية. ينظر: أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان . ٢٠١٢، ص١١٤ .

١. راشد المبارك، التطرف خبز عالمي، دمشق، دار لقلم، الطبعة (الأولى)،٢٠٠٦، ص٢١ .
٢. سهاد اسماعيل خليل، علي فارس حميد (بتصرف)، مواجهة التطرف –المداخل– الاستراتيجيات–بيئة العمليات، مصدر سبق ذكره، ص٢٧ .

(*) الإرهاب الدولي: هو عمل عنيف وراءه دافع سياسي ايا كانت وسيلته وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الهلع والرعب في قطاع معين من الناس لتحقيق هدف سياسي، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه بنفسه، أو بالنيابة عن مجموعة تمثل شبه دولة أو بالنيابة عن دولة منغمسة بصورة مباشره أو غير مباشرة في العمل المرتكب شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة الى دول اخرى وسواء ارتكب العمل الموصوف في زمن السلم أو زمن النزاع المسلح . ينظر: محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي–دراسة قانونية نافذة، لبنان، دار العلم للملايين، ط١،١٩٩٠، ص٢٠٤ .

٣. محمد ندا ندا محمد لبدة، التطرف، ط١، مصر، دار الفكر الجامعي ،٢٠١٨، ص٣٣ .

٤. يوسف محمد صادق الزلمي، الإرهاب والصراع الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٣٢ .

٥. المصدر نفسه، ص٣٢ .

٦. محمد بوكرب، الأمن الفكري ودورة في تعزيز مكافحة التطرف الديني والإرهاب– دراسة حالة الإرهاب في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،٢٠١٤، ص٣٢ .

٧. ينظر: فارس اشتي، الاعلام العلمي، مؤسساته –طريقة عمله وقضاياه، بيروت، دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص١٧ .

٨. أياد سليمان، مستقبل الثورات العربية من الاحتواء المزدوج الى الفوضى الخلاقة، مجلة اللقاء، العدد الثاني والثالث، السنة الثامنة والعشرون، القدس، مركز اللقاء للدراسات التراثية والدينية ،٢٠١٣، ص١٧ .

٩. جفري برون، تاريخ اوروبا الحديث، ترجمة: علي المزروقي، مصر، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ط١،٢٠٠٦، ص٥ .

١٠. احمد الربيعي، التطرف والارهاب– دراسة تحليلية في التنظيمات والجاميع الإرهابية المتطرفة الاخطر في العالم، بغداد، دار شمس الاندلس، الطبعة (الأولى)، ٢٠٢٢، ص١٠ .

١١. يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرف، ط١، مصر، دار الشروق، ٢٠٠١، ص٣٥ .

١٢. ابي جعفر محمد بن يعقوب بن أسحاق الكليني، الكافي، ط٤، الجزئ الثاني، طهران، دار الكتب الاسلامية، ص٣٠٨.
١٣. جمهورية العراق – وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٣٧.
١٤. ميثم عنيدي علي، البطالة والعنف السياسي في لعراق بعد عام ٢٠٠٣ – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص٤٨.
١٥. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص٢٨٢.
١٦. اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى اين، النجف الاشرف، دار المواهب، الطبعة (الأولى)، ٢٠١١، ص١٤.
١٧. عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، الطبعة ١، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٣.
١٨. محمد بوكرب، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
١٩. عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، الطبعة الاولى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٣.

(*) يعرف "الأمن الفكري" أنه "حماية عقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ يتعارض مع العقيدة، والمبادئ التي يدين بها المجتمع، وبذل الجهود من كل مؤسسات المجتمع من اجل تحقيق هذه الحماية" للمزيد ينظر: محمد بركوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

٢٠. المصدر نفسه، ص١٨-١٩.
٢١. احمد خنجر الخزاعي، جدلية الإرهاب الدولي، الطبعة (بلا)، مصر، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٠٣.

(**) يجب التفرقة بين مفهوم الشرعية (Legitimacy) ومفهوم المشروعية (Legality) فالأول، يدور في فكرة الطاعة السياسية، اي حول الاسس التي عليها يتقبل افراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، اما المشروعية فهي: خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي، اي العمل ضمن الاطر الدستورية والقانونية. تعد مسألة

الشرعية مسألة تقييمية فالجماعات تذهب إلى النظر للنظام السياسي باعتباره شرعيا او غير شرعي من خلال عملية مطابقة قيم النظام مع قيمهم . وقد ظهر مفهوم الشرعية عبر بحث كتاب ودارسي علم السياسة والمحاولات التي بذلت من قبلهم لتحديد مصادر وطبيعة ونتائج مواقف الناس تجاه حكامهم ومؤسساتهم السياسية وتؤكد المشروعية على الجوانب النفسية بينما الشرعية تؤكد على تقنين القواعد القانونية ووضع حد لممارسة العنف في المجتمعات ضد خارقي القانون بدون تمييز ، فأن المشروعية هي الثقة الشعبية بالسلطة الحاكمة . يرى جوليان فرويد (j.fround) الشرعية ((الاداة الأساسية في ترشيد النظام لأنها تنظمه بواسطه القواعد العامة المقننة والمحددة والمؤسسة من قبل الحكومة كما انها الترشيد الشرعي الذي يسمح بتطبيق الاجبار بلا تمييز على كل الافراد في المجتمع الذين يخرقون القانون ، بخلاف المشروعية التي اساسها الثقة التي تعطيها الطوائف الاجتماعية إلى الطبقة الحاكمة وتتحكم الشرعية بصورة مباشره في الروابط القائمة بين الامر والطاعة، الامر الذي يعني الصياغة القانونية لسيطرة الانسان على الانسان)) ينظر: هيفاء احمد محمد ، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٨ ، ص٥١ . كذلك ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٣٦ .

٢٢. سالم سليمان محمد وخضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد الاول، عمان، المركز العراقي للدراسة الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص١٢٢

٢٣. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجموعة باحثين، بصمات الفوضى إرث الاحتلال الامريكي في العراق، الطبعة (الاولى) ،٢٠١٣، ص١٢٩ .

(*) علامة مؤشر الفساد تتدرج من اعلى درجة وهي عشر (وتعطى للبلد النزيه جدا) نزولا الى أدنى درجة وهي الصفر (وتمنح للبلد الفاسد جدا) وتتأرجح بقية البلدان بين هذين الحدين . ينظر: ايمن محمد احمد ، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، بغداد ، مؤسسة فريدريش، ٢٠١٣، ص٣ .

(**) أشارت المادة (١١٢) فقرة أولا على ان: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها

بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون. ينظر: المادة/١١٢، الدستور العراقي الدائم، عام/٢٠٠٥م.

٢٤. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، الطبعة (الأولى)، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٩، ص ص٧٩-٨٤.

(*) يقول الشيخ الطوسي ومحمد بن إدريس الحلي: " ومن خرج على إمام جائر لم يجز قتالهم على الحال "، أما يحيى بن سعيد الهذلي يقول ما معناه (انه اذا أستنفر الامام الجائر المسلمين للنهوض معه لحرب البغاة عليه فلا يجاب إلى دعوته)، اي عدم جوازه. وجاء في وصية الامام علي (عليه السلام) في شأن الخوارج بعده، وهي قوله (لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فأنه ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه). وهنا، لسنا بحاجة إلى التأكيد إلى أن كل ذلك يختلف عن قضية استخدام القوة المشروعة من قبل الصفوة الحاكمة والانظمة المخولة من قبل الامة للضرب على يد المفسدين والقضاء على المفاسد والجرائم، قياماً بأمانة الحكم، وقانون شرعية العدل والاصلاح، وحفظاً للأمن وحماية للمجتمع والحقوق والدماء فذلك واجبها ومهمتها التي من اجلها سلم جمهور الامة زمام الحكم والسلطة اليها، وهذا من متطلبات الحكم ولا يعد من قبيل الظلم والفساد والغصب. ينظر: عبد الحميد احمد ابو سلمان، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٢، ص٥٢، ص٤٥. كذلك ينظر: نقلا عن: محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الاسلام، بغداد، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، ص ص٦٦-٦٧.

٢٥. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)، بغداد، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩، ص٩٧.

٢٦. صلاح عامر، العنف والقانون: التكييف القانوني للعنف على الصعيدين الوطني والدولي، في: اسامة الغزالي حرب (محرر)، العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧، ص٥٧.

٢٧. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٨. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ .

(*) عضو في هيئة التدريس بكلية العلوم الادارية في جامعة الملك سعود بالرياض، ورئيس قسم العلوم السياسية فيها .

٢٩. عبد الحميد احمد ابو سلمان، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٢، ص٥٢ .

(*) وتعرف الايديولوجيا أنها " منظومة الأفكار والمعتقدات التي تعبر عن سياسة النظام القائم أو المنظومة المؤلفة من أفكار وشعارات والتي يدعي النظام أنه أداتها " فمهمة الايديولوجية هي أن تكون دليلاً ومرشداً للعمل السياسي، وصورة لفهمه ونظرية تمكن من تفسيره، ومقياساً لتقويمه، وتمثل بالتالي عقداً اجتماعياً صريحاً وضمنياً بين النظام السياسي الحاكم وبين مواطنيه .

أما الحديث عن العنف ذات الطابع الايديولوجي قد يكون داخلي، فردي، أو جماعي، أو ذات أبعاد خارجية، اقليمية، ودولية، وعالمية . عليه، فإن مستوى الصراع الايديولوجي ودرجته تتفاوت وتتباين . وعلى المستوى الداخلي، ينبغي الاشارة إلى أن التباين الايديولوجي، والثقافي، والسياسي بين الاحزاب أو القوى السياسية، في توجهاتها وتطلعاتها، يعد من أشد ديناميكيات العنف السياسي القائم على أساس التناقض والتباين الفلسفي . . للمزيد ينظر: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصره في استراتيجية أدارة السلطة)، الطبعة الاولى، عمُان، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص١٨٠ . وبصدد تعريف الايديولوجيا، ينظر: عامر حسن فياض، وعلي عباس مراد، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، بنغازي، دار الكتب، ٢٠٠٤، ص١٦ .

٣٠. ينظر: عبد العظيم جبر حافظ (بتصرف)، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١، ص٣٢٠ .

٣١. المصدر نفسه، ص٣٢٠ .